من الصحافة الإيرانية

خاص

بنك أهداف أميركا يمتدّ إلى أفراح المدنيين

رأت الكاتبة الإيرانية «رها معيري» أن استهداف منزل سكني في مدينة كوهستك بمحافظة هرمزغان أثناء إقامة حفل زفاف يكشف الوجه الإجرامي للحرب الأميركية، بعدما تحولت مناسبة يفترض أن تكون احتفالًا ببداية حياة جديدة إلى مشهد من الدمار والموت والإصابات، في اعتداء طال المدنيين داخل أحد أكثر فضاءات حياتهم خصوصية.

وأضافت الكاتبة، في مقال لها في صحيفة «آرمان امروز»، يوم الخميس ٣ أيلول/ سبتمبر، أن شظايا صاروخ خلال الاعتداءات الجوية الأميركية على جنوب إيران أصابت المنزل الذي كان يحتضن مراسم الزفاف، ما أدى، وفق إعلان محافظة هرمزغان، إلى مقتل أربعة أشخاص وإصابة ٦٨ آخرين، بينهم الطفل «أمير علي كريمي» البالغ أربع سنوات. وتابعت الكاتبة: أن ما جرى في كوهستك لا يمكن اختزاله في إطار عملية عسكرية، لأن وصول القصف إلى منطقة سكنية يعني انتقال تبعات الحرب مباشرة إلى حياة المدنيين، مشيرة إلى أن المنزل الذي اجتمعت فيه العائلات والأقارب والجيران للاحتفال تحول فجأة إلى مكان للدمار والضحايا. ولفتت معيري إلى أن حادثة كوهستك تعيد إلى الأذهان استهداف مدرسة «الشجرة الطيبة» في ميناب، حيث وصلت الحرب أيضًا إلى مكان يفترض أن يكون بعيدًا عن العنف، مؤكدة أن القاسم المشترك بين الحادثتين هو تسلل القصف الأميركي إلى قلب الحياة المدنية، من مقاعد الدراسة إلى موائد الأعراس. ونوهت إلى أن الأرقام لا تختصر حجم المأساة، فكل قتيل وجريح يمثل عائلة وذكريات وحياة انقلبت في لحظات، بينما تحولت مناسبة كانت ستبقى ذكرى سعيدة للزوجين إلى ذكرى مرتبطة بالانفجار والدمار. واختتمت الكاتبة بالتأكيد على أن الحرب الأميركية لا تحصد الأرواح فحسب، بل تضرب أيضًا الإحساس بالأمان، فعندما تصل النيران إلى المدرسة والمنزل وحفل الزفاف، فإنها تستهدف جوهر الحياة المدنية وحق الناس في العيش بأمان.

بكين تحبط مساعي واشنطن لعزل إيران اقتصاديًا

أكدت صحيفة «جام جم» أن الصين أحبطت مساعي الولايات المتحدة لتشكيل إجماع دولي ضد إيران، بعدما رفضت بكين الانضمام إلى بند يتعلق بحرية الملاحة في مضيق هرمز، ما أفشل إصدار بيان مشترك لوزراء مالية مجموعة العشرين بالإجماع، وكشف حدود قدرة واشنطن على فرض توجهاتها الاقتصادية والسياسية على القوى الكبرى.

وأضافت الصحيفة، في تقرير لها، يوم الخميس ٣ أيلول/ سبتمبر، أن وزير الخزانة الأميركي «سكوت بسنت» سعى إلى توسيع نطاق سياسة الضغط الأقصى والعقوبات المصرفية الثانوية ودفع أعضاء المجموعة إلى قطع العلاقات المالية مع طهران، إلا أن الموقف الصيني حال دون تمرير البيان بصيغة توافقية، ليصدر في النهاية بوصفه بيانًا للرئاسة الأميركية.

وتابعت الصحيفة: أن رفض بكين لم يكن مرتبطًا فقط بالملف الإيراني، بل يعكس اعتراضًا أوسع على استخدام الولايات المتحدة لمفاهيم حرّية الملاحة كأداة للضغط السياسي، في ظل مخاوف صينية من توظيف هذه الصياغات مستقبلًا في قضايا مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي، فضلًا عن رفضها منح غطاء دولي للضغوط الاقتصادية على إيران. ولفتت الصحيفة إلى أن اجتماع مجموعة العشرين شهد كذلك اعتراضات من حلفاء واشنطن الأوروبيين وكندا، الذين حمّلوا السياسات الأميركية مسؤولية اضطرابات أسواق الطاقة والنقل البحري، محذرين من تداعيات الحرب والعقوبات على النمو الاقتصادي العالمي. وأوضحت أن الخلافات بشأن السياسات الاقتصادية والتجارية الأميركية، إلى جانب حضور وزير المالية الروسي «أنطون سيلوانوف»، عمّقت الانقسامات داخل الاجتماع، وأظهرت اتساع الفجوة بين واشنطن وشركائها التقليديين. واختتمت الصحيفة بالتأكيد على أن فشل واشنطن في تمرير موقف موحد بشأن إيران يعكس تصاعد مقاومة التوجهات الأحادية الأميركية داخل الاقتصاد العالمي.

هرمز في قبضة إيران، وترامب أمام حرب بلا مخرج

أكدت صحيفة «كيهان» أن تراجع الوجود العسكري الأميركي من منطقة الخليج الفارسي باتجاه الأردن يعكس عمق المأزق الذي تواجهه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الحرب ضد إيران، مشيرة إلى أن سلسلة التطورات الميدانية أظهرت فشل واشنطن في تحقيق أهدافها، رغم التهديدات المتكررة بتصعيد العمليات العسكرية.

وأضافت الصحيفة، في تقرير لها يوم الخميس ٣ أيلول/ سبتمبر، أن الردود الإيرانية القوية على الهجمات الأميركية طالت قواعد ومواقع أميركية في الأردن والكويت وأربيل، فيما أدت الضربات الإيرانية إلى إرباك الحسابات الأميركية وإظهار محدودية قدرة واشنطن على مواصلة حرب واسعة في المنطقة.

وتابعت «كيهان» أن التطورات المرتبطة بمضيق هرمز كشفت بدورها محدودية الرواية الأميركية بشأن استمرار حركة الملاحة بصورة طبيعية، موضحة أن انخفاض أعداد السفن العابرة وارتفاع أسعار النفط يؤكدان حجم الاضطراب الذي أصاب حركة الطاقة العالمية. ولفتت الصحيفة إلى أن خبراء ومسؤولين عسكريين أميركيين سابقين أقروا بأن إيران باتت تتمتع بقدرة مؤثرة على التحكم في حركة الملاحة بمضيق هرمز، وأن الولايات المتحدة تواجه قيودًا عملياتية متزايدة، في وقت تبتعد فيه حاملات الطائرات الأميركية عن نطاق العمليات. ونوهت إلى أن الخلافات داخل البنتاغون واستقالة أو إقالة عدد من كبار المسؤولين العسكريين تكشف عن تصاعد الاعتراضات على استمرار الحرب، بالتزامن مع عدم تمكن واشنطن من تحقيق أهدافها المعلنة أو فرض شروطها على إيران. وذكرت «كيهان» أن تداعيات الحرب تجاوزت الساحة العسكرية لتطال الاقتصاد العالمي وحلفاء الولايات المتحدة، في ظل اضطراب أسواق الطاقة والنقل البحري، بينما واصلت إيران الردّ على الهجمات الأميركية وتمسكت بقدرتها على إدارة المواجهة وفق عناصر قوتها. وشددت الصحيفة، في ختام تقريرها، على أن تراجع القوات الأميركية باتجاه الأردن يمثل مؤشرًا إضافيًا على تغير موازين المواجهة، وعلى صعوبة استمرار واشنطن في فرض إرادتها العسكرية على إيران والمنطقة.

فُستانا عُرس في كوهستك وعربصاليم

الوفاق
روني الفا

أحيانًا لا تحتاج الحرب إلى لجنة تحقيق كي نعرف ماذا اقترفت. يكفي أن ننظر إلى فستان عروس. في كوهستك الإيرانية، كان عرسٌ يتحوّل إلى مأتم. صاروخ أميركي أصاب منزلًا، فقتل أربعة أشخاص بينهم طفلان، وأصاب أكثر من ستين. خبراء في الأسلحة قالوا إن بقايا الذخيرة تتطابق مع ذخيرة أميركية موجّهة، ورُجّح أن تكون من نوع JSOW. واشنطن لم تعلن مسؤوليتها، وقالت إنها تراجع التقارير؛ لكن الصورة كانت أبسط من كل بيانات البنتاغون: صاروخ ضد فستان عرس!

وبعد أقل من يومين، في عربصاليم الجنوبية، كانت سجى موسى شارة تعيش أيامها الأولى بعد زفافها. لم تكن في جبهة، ولا في قاعدة عسكرية، ولا في غرفة عمليات. كانت في المنزل الذي انتقلت إليه بعد زواجها. ثم جاءت الغارة الإسرائيلية، فهُدم المنزل وقُتلت العروس، وأصيب ستة أشخاص بينهم طفل وامرأة ومسن. قال جيش الاحتلال إن الضربة استهدفت بنية تحتية لحزب الله، ردًا على مسيّرتين مفخختين؛ لكن الصورة، مرة أخرى، بقيت أبسط من البيان: صاروخ ضد فستان عرس!

هنا وهناك، كان المنزل منزلًا. والعروس كانت عروسًا. والموت، مهما حاول البيان أن يغيّر اسمه، بقي موتًا. المفارقة أن هذه الحروب تُقدَّم لنا بوصفها حروبًا دقيقة. هدف عسكري، معلومات استخبارية دقيقة، طائرات مسيّرة، أقمار اصطناعية، رادارات، تنصّت إلكتروني، صور حرارية، وأنظمة توجيه تستطيع أن تقطع آلاف الكيلومترات لتصل إلى نقطة محددة. كل هذه التكنولوجيا قُدّمت للعالم باعتبارها ثورة في دقة الحرب؛ أي القدرة على التمييز بين قاعدة عسكرية وفستان عرس! لكن الدقة لا تُقاس بما يظهر على شاشة غرفة العمليات، بل بما يبقى على الأرض. وإذا كانت الضربة دقيقة، فلماذا كان هناك عرس تحتها؟ ولماذا كانت هناك عروس داخل البيت؟ وهل يصبح الخطأ أقل فتكًا لأن الصاروخ كان يعرف إحداثياته جيدًا؟

في كوهستك، كان يمكن أن يقال إن الصاروخ أخطأ الهدف. وفي عربصاليم، يمكن أن يقال إن المنزل كان جزءًا من هدف عسكري؛ لكن الطفل لا يقرأ بيانًا عسكريًا، والعروس لا تعرف الفرق بين «بنية تحتية» و«هدف مشروع». التحقيق قد يحدد المسؤولية، وقد يحدد نوع الذخيرة، وقد يحدد من ضغط الزر؛ لكنه لا يستطيع أن يعيد طفلًا إلى أمّه، ولا عروسًا إلى فستانها.

ثم تأتي إيران. تقول طهران إنها سترد على استهداف أراضيها وقادتها وبنيتها التحتية، وإن الردّ سيكون على قواعد ومنشآت عسكرية. هنا يبدأ اختبار آخر للكلمات. فإذا قصفت إيران قاعدة عسكرية، لماذا يصبح الصاروخ الإيراني «إرهابًا» أو «تهديدًا للأمن الدولي»، بينما يصبح الصاروخ الذي يسقط على منزل عائلة «ضربة دقيقة» أو «خطأ استخباريًا»؟ وإذا كان استهداف المنشآت العسكرية هو معيارًا مقبولًا حين تفعله واشنطن أو إسرائيل، فلماذا يتغير المعيار عندما يكون الصاروخ إيرانيًا؟

والسؤال لا يتعلق بتبرئة إيران من كل شيء، ولا بمنحها صكًا على بياض. السؤال أبسط وأصعب: هل يوجد معيار واحد، أم أن القانون نفسه يصبح مرآة تعكس وجه الأقوى؟

لهذا تبدو الحرب الأميركية على إيران أكثر من مجرد عملية عسكرية. فلو كانت حربًا ضرورية ومشروعة بالمعنى الذي يُطلب من الآخرين قبوله، فلماذا لم تتحول إلى حرب هجومية مشتركة تخوضها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون كتحالف واحد؟ لم تدخل دول الناتو الحرب كتحالف، ولم تشارك فرنسا وألمانيا وبريطانيا في الضربات الأولى، بينما اتخذت دول أوروبية أخرى مواقف أكثر تحفظًا، حتى إن بعضها رفض استخدام أجوائه أو أراضيه في العمليات الهجومية. ومع ذلك، بقيت هناك أشكال مختلفة من الدعم الدفاعي واللوجستي لبعض الحلفاء. ومن أصل ١٩٣ دولة عضوًا في الأمم المتحدة، لم يتشكل تحالف دولي واسع يشارك الولايات المتحدة وإسرائيل الحرب الهجومية على إيران. وهذه ليست تفصيلة هامشية. إذا كانت المسألة بهذه البساطة: إيران هي المعتدي، والولايات المتحدة هي المدافع، فلماذا لم يرَ معظم العالم الحرب بالطريقة نفسها؟ مَن أعطى واشنطن حق شنّها؟ ومَن منحها التفويض بأن تقرر وحدها متى تبدأ الحرب، ومتى يصبح القصف دفاعًا عن النفس؟ أم أن السؤال نفسه صار هدفًا للقصف هو أيضًا؟

المشكلة أعمق من الصاروخ. واشنطن لا تريد فقط أن تملك السلاح الأبعد مدى، بل تريد أن تملك الناموس الذي يصفه. هذا إرهاب، فيُختم عليه إرهابًا. وذاك مقاومة، فيُطبع عليه ختم المقاومة. وهذا دفاع عن النفس، فيُقدَّم كذلك. وذاك تهديد للأمن الدولي، فيبصم العالم. هكذا تتحول اللغة إلى غرفة عمليات أخرى، تُحدَّد فيها هُوية المعتدي قبل أن يصل الصاروخ، وهُوية الضحية قبل أن ينهار البيت؛ لكن الصاروخ لا يعرف وزارة الخارجية. والمدني لا يعرف اسم التحالف. والبيت لا يملك جواز سفر. ما يهمّ، في النهاية، هو الهدف، والضرورة، والتناسب، والاحتياطات المتخذة لحماية المدنيين. ومَن يملك غرفة العمليات والسلاح المتطور والمعلومة الاستخبارية، يملك أيضًا عبء تفسير لماذا انتهى الصاروخ في ذلك المكان. وهنا تحديدًا تصبح طهران مزعجة لواشنطن. ليس لأنها تملك القدرة على الردّ فقط، بل لأنها تكسر احتكار واشنطن لتعريف مَن يملك الحق في استخدام القوة. فإذا كانت القواعد العسكرية أهدافًا مشروعة حين تُضرب بأميركا وإسرائيل، فلماذا تصبح هي نفسها دليلًا على «الإرهاب» عندما تضربها إيران؟ وإذا كان الردّ على هجوم حقًا مشروعًا، فلماذا يبدأ الحق وينتهي بحسب هُوية صاحب الصاروخ؟

أمّا إسرائيل، فتكرر النسخة ذاتها بلغة أكثر قربًا من الأرض: منزل يتحول في البيان إلى «بنية تحتية»، وأشخاص يتحولون إلى «مرتبطين»، وغارة تبدأ بعبارة «معلومات استخبارية». ثم تأتي العائلة إلى الركام لتبحث عن أب أو طفل أو أُم. وفي عربصاليم، كانت هناك امرأة لم يمضِ على زفافها سوى ثمانية وأربعين ساعة. ثمانية وأربعون ساعة فقط كانت تفصل بين فستانها وبين الركام.

وهنا يصبح الربط بين كوهستك وعربصاليم أقسى من أي خطاب سياسي. فالمسافة بين المكانين بعيدة، والحدود مختلفة، والبيانات صادرة عن عواصم متباعدة؛ لكن القصة نفسها تعبر المسافة بلا جواز سفر: منزل، مدنيون، قنبلة، ثم تفسير رسمي يطلب منّا أن ننظر إلى ما وراء الركام، إلى الخريطة والإحداثيات والمصطلحات، كي لا نرى الإنسان؛ لكن الضحية تعرف الحقيقة أبسط من كل الخبراء: كان هناك بيت. وكان هناك إنسان. ثم جاءت القنبلة.

المشكلة ليست فقط في أن القوة تستطيع أن تقتل. المشكلة حين تستطيع القوة أن تقتل، ثم تكتب بنفسها تعريف ما فعلته، وتطلب من العالم أن يصدق أن المشكلة تبدأ عندما يردّ الطرف المعتدى عليه. عندها لا تعود المسألة حربًا بين صواريخ فقط، بل حربًا على معنى العدالة نفسها.

في كوهستك، كان هناك عرس. وفي عربصاليم، كانت هناك عروس. كلاهما كان ينتظر غدًا. كلاهما كان يظنّ أن الغد حق بسيط لا يحتاج إلى إذن من أحد. ثم سقط الصاروخ. وبين كوهستك وعربصاليم، لم يبقَ من كل ما قيل عن الدقة والضرورة والأهداف المشروعة سوى شاهد واحد تحت الركام: فستان عرس!

لماذا عملية الإرهاب الاقتصادي الأميركية ضدّ إيران محكومة بالفشل؟

حميد خوش آيند
خبير في الشؤون الإقليمية

كشفت أمريكا عن حزمة جديدة من العقوبات تحت عنوان «عملية الطرد الاقتصادي»، ووصفتها بأنها «أكبر هجوم مالي منظم ضدّ عدو في التاريخ». ويأتي الإعلان عن هذا الإجراء، الذي يُسوَّق بتعابير من قبيل «الخنق الاقتصادي» و«يوم القيامة الاقتصادي»، بعد مرور ستة أشهر على انتهاء المواجهة العسكرية الأمريكية ضد إيران، وبعد أن أخفقت واشنطن في تحقيق أهدافها العسكرية في إيران.

ويُطرح هنا السؤال: هل يمكن للحملة الأمريكية الجديدة، التي ليست في الواقع سوى إعادة إنتاج لسياسة «أقصى الضغوط» نفسها؛ ولكن في إطار إعلامي جديد، أن تنجح؟ تُظهر الحقائق الميدانية والمواقف الدولية أن هذه العملية لا تفتقر إلى أي مبادرة جديدة فحسب، بل تواجه أيضاً عقبات هيكلية وسياسية وقانونية كبيرة تجعل فشلها أمراً مرجحاً.

إعادة إنتاج السياسات الفاشلة

أعلنت الولايات المتحدة أن العقوبات الجديدة تستهدف خمسة قطاعات حيوية، هي الأصول الرقمية والتكنولوجيا والذهب والطيران والنقل البحري، وأن أي مؤسسة أو دولة تجري تعاملات اقتصادية مع إيران ستكون عرضة للعقوبات الثانوية والطرد من النظام القائم على الدولار. ومع ذلك، يرى كثيرون، حتى داخل الولايات المتحدة، أن هذه الإجراءات ليست سوى الأدوات نفسها التي استُخدمت في السابق.

ويصرّح روبرت كيغان، الخبير في السياسة الخارجية الأمريكية، في حديث لشبكة «سي.إن.إن»: إن «العديد من الإجراءات التي تحدّث عنها وزير الخزانة هي من النوع نفسه للعقوبات المفروضة منذ سنوات». بعبارة أخرى، بلغ نظام العقوبات الأمريكي حدّ الإشباع، ولم يعد هناك مجال كبير لفرض عقوبات جديدة. كما أن تكرار أسماء الأشخاص والشركات في البيانات يكشف أيضاً عجز واشنطن عن العثور على مجالات جديدة لممارسة الضغط.

ويرى بول كروغمان، الاقتصادي والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أن «الحملة الاقتصادية ستفشل بالقدر نفسه الذي فشلت فيه الحملة العسكرية». ويتسائل روبرت مالي، العضو السابق في فريق المفاوضات النووية الأمريكي، «هل يمكن لمزيد من الضغط أن يجبر إيران على الاستسلام والتراجع عن المواقف التي تعتبرها حيوية وغير قابلة للتفاوض؟ بالتأكيد لا». كما وصف كريس مورفي، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، خطاب «يوم القيامة الاقتصادي» بأنه «تغطية يائسة» لإخفاء الإخفاقات العسكرية لواشنطن، مؤكداً أن «إيران تسيطر الآن على مضيق هرمز، وبعد أن أطلقت الولايات المتحدة «كل ما لديها»، لا تزال إيران تمتلك جميع أوراق الضغط».

ويؤكد بيتر شيف، المستثمر والمحلل المالي الأمريكي المعروف، «إن عملية الطرد الاقتصادي لن تفشل فحسب، بل إن الحبل الاقتصادي الذي يُشدّ فعلاً قد يكون في نهاية المطاف الحبل نفسه الذي يلتف حول أعناقنا».

المعارضة الصريحة من الصين وروسيا ودول أخرى

تُعدّ معارضة القوى الكبرى وبعض الشركاء التجاريين لإيران من العقبات المهمة أمام نجاح الحملة الاقتصادية الأمريكية الجديدة ضد إيران. فقد أعلنت الصين صراحة أنها لن تتعاون مع العقوبات الأحادية الجانب. كما وصفت وزارة الخارجية الصينية هذا الإجراء بأنه «يفتقر إلى أساس في القانون الدولي وإلى تفويض من مجلس الأمن»، مؤكدة أنها ستواصل تعاملاتها الاقتصادية مع إيران، بل إن بكين أصدرت في مايو/ أيار ٢٠٢٦ قراراً يمنع الشركات الصينية من الامتثال للعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران. أمّا روسيا، التي تخضع هي الأخرى لعقوبات غربية واسعة النطاق، فلا تكتفي بعدم الانضمام إلى هذه العملية، بل وسّعت تعاونها الاقتصادي والعسكري مع طهران. ووصف أليكسي بوشكوف، عضو مجلس الاتحاد الروسي، الإجراء الأمريكي بأنه «مواجهة بين الدول المستقلة وهيمنة واشنطن». كما أعربت دول مثل قطر وعُمان وحتى بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي عن قلقها إزاء العقوبات الأمريكية الأحادية الجانب، مؤكدة أن مثل هذه الإجراءات تعرض الاستقرار الاقتصادي العالمي للخطر. إضافة إلى ذلك، لإيران حدود مشتركة مع ١٥ بلداً مجاوراً، وهو ما يوفر للبلاد مسارات اقتصادية ولوجستية متنوعة يمكن أن تجعل حتى أشد العقوبات فاعليةً تتحول إلى أداة محدودة التأثير.

عملية نفسية للاستغلال الداخلي

إنّ تزامن الإعلان عن هذه الحزمة مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي للكونغرس، والمساعي الرامية إلى السيطرة على أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، يشير إلى أن هذا الإجراء ليس، أكثر من كونه مبادرة استراتيجية، سوى تكتيك لزعزعة البيئة الاقتصادية في إيران وعملية نفسية - إعلامية للتغطية على إخفاقات الحكومة الأمريكية. كما أن ترامب، مباشرة بعد الكشف عن حملته الاقتصادية الجديدة، نشر تدوينة على منصة «تروث سوشيال» قائلاً: «إيران تنهار بالكامل»، تكشف أبعاد هذه الحملة الخفية التي لا تنسجم مع الحقائق الميدانية.

وعليه، فإن العقوبات الأمريكية الجديدة لا تفتقر إلى السند القانوني فحسب، بل يمكنها أيضاً أن تشكل أساساً لرفع دعاوى ضد واشنطن في المحافل القانونية الدولية. وقد أكد المسؤولون الإيرانيون مراراً أن هذه العقوبات تستهدف سبل عيش الناس العاديين وصحتهم.

إن العملية الأمريكية المسماة «الطرد الاقتصادي» ليست، أكثر من كونها مبادرة استراتيجية فعالة، سوى إجراء إعلامي لإدارة الرأي العام الداخلي، والسيطرة النسبية على سوق الطاقة، والحد من المخاوف الانتخابية لدى ترامب عشية انتخابات التجديد النصفي للكونغرس. وتواجه هذه الحملة ثلاثة عوائق أساسية: تشبّع أدوات العقوبات الأمريكية، ومعارضة الصين وروسيا وسائر شركاء إيران، وعجز واشنطن أو عدم رغبتها في الدخول في مواجهة اقتصادية مباشرة مع بكين.

ولا تملك العقوبات الجديدة القدرة على تغيير السلوك السياسي لإيران فحسب، بل قد تؤدي أيضاً إلى تعزيز الاقتصاد المقاوم، وتوسيع التعاون الإقليمي وغير الغربي، وتسريع مسار تعدد الأقطاب في النظام المالي العالمي. فضلاً عن ذلك، تواجه العقوبات الأمريكية الأحادية الجانب تحديات تتعلق بمشروعيتها من منظور القانون الدولي، ويمكن أن تهيئ أرضية لملاحقة واشنطن قانونياً، ولا سيما أن آثارها تستهدف بصورة مباشرة سبل عيش الناس العاديين وصحتهم.

وتُظهر التجربة التاريخية أن الإفراط والاستخدام غير المألوف لأداة العقوبات يؤدي في نهاية المطاف إلى إنهاك قوة الدولة التي تفرضها، لأن الضغط الاقتصادي الأعمى، بدلاً من إخضاع الدولة المستهدفة، يعزز مسارات بديلة وائتلافات جديدة.

إن هذه الحقيقة ماثلة أمام أنظار العالم؛ فالدولة التي تصمد في مواجهة حرب شاملة كان من الممكن أن تدمر حتى القوى الكبرى في أقل من أسبوع، وتنتصر على عدوها، لا تتراجع أمام العقوبات ولن تُهزم فيها أبداً.